

Distr.: General  
13 December 2017  
Arabic  
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة  
عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من  
البعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة  
مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وتتشرف بأن تحيل طيه التقرير الوطني لجمهورية لاو  
الديمقراطية الشعبية عن تنفيذ قرار المجلس ٢٣٧١ (٢٠١٧) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة  
تقرير جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن  
٢٣٧١ (٢٠١٧)

تدعم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والمجتمع الدولي من أجل مواجهة ما تشكله الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من تهديد للسلام والأمن الدوليين. ومن منطلق التزامها الثابت بالوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، اتخذت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التدابير التالية على سبيل الامتثال للقرار ٢٣٧١ (٢٠١٧):

(أ) أصدرت الحكومة أمرا لجميع الوزارات والوكالات المعنية بأن تنفذ أحكام القرار المذكور بشكل صارم؛

(ب) تُرجم نص القرار، وكذلك قائمة الأفراد والكيانات الخاضعين لحظر السفر وتجميد الأصول، على النحو الوارد في المرفقات، إلى اللغات المحلية ووُزعت الترجمة على الوزارات والوكالات المعنية؛

(ج) تُحسّن الحكومة باستمرار نظام مراقبة الصادرات لديها والأنظمة ذات الصلة بهدف تلبية المتطلبات الدولية وضمان التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بعدم الانتشار.

وبالإضافة إلى ذلك، تود الحكومة الإفادة بأنه ليست هناك أي تجارة أو تبادل للسلع بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولم يجر قط استيراد الفحم والحديد وركاز الحديد والرصاص وركاز الرصاص والأغذية البحرية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو تصدير هذه الأصناف إليها.

ومنذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، لم تأذن الحكومة بفتح مشاريع مشتركة جديدة أو إنشاء كيانات تعاونية جديدة مع كيانات أو أفراد من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو التوسع في مشاريع مشتركة قائمة بالفعل من خلال القيام باستثمارات إضافية فيها. وفيما يتعلق بالعمالة، فإن عدد العمال القادمين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموجودين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لا يزال محدودا، ولم يتم قبول أي عمال إضافيين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جديد التزامها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتكرر تأكيد دعمها للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية ولجعلها خالية من الأسلحة النووية، ولتسوية النزاعات بالطرق السلمية.